

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1551

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الخميس 21 كانون الثاني/يناير 2021، الساعة 15/00 بتوقيت وسط أوروبا

الرئيس: السيد مارك بيكستين دي بيتسويرفي (بلجيكا)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مساء الخير زميلاتي وزملائي الأعزاء. أعلن افتتاح الجلسة العامة 1551 لمؤتمر نزع السلاح.

وسنواصل المناقشة العامة، والمتكلم التالي على القائمة هو سفير اليابان. الكلمة لك، سعادة السفير.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. السيد الرئيس، أود أولاً أن أكرر تهنئتي لك بتوليكَ الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021. وأرجو أن تطمئن إلى دعمنا وتعاوننا الكاملين. وأود أيضاً أن أعرب عن ترحيبي الحار بالزميلات والزملاء الجدد في المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، أشكر الأمانة على تمكيننا من الاضطلاع بأنشطتنا رغم جميع القيود والصعوبات الناشئة عن كوفيد-19.

وفي العام الماضي، أعربت اليابان عن تقديرها للتسيق الوثيق الذي أظهرته مجموعة الرؤساء الستة لدورة عام 2020، مع الرئيس الأخير لدورة عام 2019، وأول رؤساء دورة عام 2021، مما أسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز اتساق واستمرار عمل المؤتمر. ومن المشجع جداً أن فريق الرؤساء الحالي، هذا العام، ملتزم بهذا التنسيق.

ونظراً للبيئة الأمنية المتزايدة القسوة والتعقيد، هناك حاجة ملحة لأن يفي المؤتمر بولايته بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في نزع السلاح. واليابان على استعداد لإظهار مرونتها ودعمها لأية مبادرات من شأنها أن تيسر العمل الموضوعي وتمهد الطريق لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وفي هذا السياق، تؤيد اليابان مشروع مجموعة التدابير المقترحة من الرئاسة البلجيكية. واليابان تدعو جميع الدول الأعضاء إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية حتى يتسنى للمؤتمر أن يعتمد أساساً لعمله الموضوعي في أقرب وقت ممكن.

أما بالنسبة لمسألة المراقبين في المؤتمر، فإنني أعتقد أن اتساع نطاق المراقبة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المؤتمر يجعل عمل المؤتمر أكثر أهمية للمجتمع الدولي. وإنجازاتها في المستقبل ستكون بالتأكيد ذات طابع عالمي، كما كان عليه الحال في الماضي.

السيد الرئيس، إننا، بناء على أعمال المؤتمر السابقة، نحتاج إلى إعطاء الأولوية للأنشطة الموضوعية المتعلقة ببنود جدول الأعمال وفقاً لدرجة نضجها. ومن هذا المنظور، تكرر اليابان تأكيد أهمية الشروع فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتدعو اليابان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو مواصلة ذلك حتى تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول. واليابان مستعدة أيضاً للإسهام في العمل الموضوعي بشأن أي مسائل موضوعية أخرى في مؤتمر نزع السلاح، وتتحدى بالإرادة اللازمة لذلك.

وستواصل اليابان العمل على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولن تدخر جهداً في سبيل تحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، تدعو اليابان الدول غير الموقعة، بما فيها الدول المدرجة في المرفق 2 المتبقية، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير.

إن الطريقة التي يتكشف بها عمل مؤتمر نزع السلاح ستكون لها حتماً انعكاسات على أعمال المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في آب/أغسطس. ومن أجل إنجاح المؤتمر الاستعراضي، قدمت اليابان في العام الماضي إلى الجمعية العامة، بدعم من 150 بلداً، مشروع قرار بعنوان "مسارات العمل المشتركة والحوار المستقبلي المنحى نحو عالم خال من الأسلحة النووية". وقد استند هذا القرار إلى نهج واقعي وتدرجي نحو هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وسعى القرار إلى تقديم أرضية مشتركة بغية الإسهام في إنجاح المؤتمر الاستعراضي.

ولن تدخر اليابان وسعاً لتحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في عقد مؤتمر استعراضي ناجح يسفر عن نتيجة ذات مغزى. وفي الوقت نفسه، يتطلب تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير ملموسة. ونرحب بالجهود المشتركة التي بذلتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي حددتها المعاهدة على هذا النحو بغية إنجاح المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار.

وتسلم اليابان بأهمية المعاهدة المعروفة باسم معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة (ستارت الجديدة)، وتعترف أيضاً بالحوار الجاري بين الأطراف بشأن إمكانية تمديد تلك المعاهدة بطريقة تسهم في الاستقرار الاستراتيجي. وتؤكد اليابان أيضاً على وجه التحديد أهمية زيادة الشفافية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتؤكد من جديد مسؤوليتها الخاصة عن بدء حوارات لتحديد الأسلحة بحسن نية بشأن التدابير الفعالة لمنع سباق الأسلحة النووية والمساعدة على تمهيد الطريق للقضاء في نهاية المطاف على الأسلحة النووية.

وقد عززت اليابان أنشطة فريق الشخصيات البارزة من أجل التقدم الموضوعي في نزع السلاح النووي. وأصدر هذا الفريق تقريراً للرئيس في تشرين الأول/أكتوبر 2019 تم إطلاع أعضاء مؤتمر نزع السلاح عليه على نطاق واسع. وبناء على نتائج عمل هذا الفريق، نظمت اليابان اجتماعاً في إطار المسار 1-5 في آذار/مارس 2020. وتشارك اليابان أيضاً بنشاط في الجهود المشتركة والمناقشات المتعلقة بمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومبادرة استكهولم والفريق العامل الذي يهيئ بيئة لنزع السلاح النووي، وتلتزم بها.

السيد الرئيس، تؤكد اليابان أن المؤتمر ينبغي أن يضطلع هذا العام بالدور الذي أنيط به بموجب قرار الجمعية العامة المعنون "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول"، الذي اعتمد في عام 2020.

وتشعر اليابان بقلق عميق إزاء استمرار كوريا الشمالية في تطوير قدراتها النووية وقدرات القذائف التسيارية. وتؤكد اليابان من جديد التزامها القوي بهدف تحقيق تفكيك كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه لجميع الأسلحة النووية لكوريا الشمالية، والبرامج النووية القائمة والمرافق ذات الصلة، فضلاً عن القذائف التسيارية بجميع مدياتها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتدعو اليابان كوريا الشمالية إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. وتدعو اليابان أيضاً جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في هذا الصدد.

أشرك، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان. أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة إيلون شاهار (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس.

في البداية، أسمح لي أن أشرك على كلمات الترحيب الكريمة. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة تحت رئاستك، أسمح لي أن أهنئك وأن أعرب عن ثقتنا الصادقة في قيادتك القديرة وقدرتك على إنجاز هذا الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021. واسمح لي أن أؤكد لك، سيدي الرئيس، تعاون وفدي ودعمه الكاملين طوال فترة رئاستك.

السيد الرئيس والزميلات والزملاء الأعزاء، لقد كان عام 2020 حافلاً بتحديات غير متوقعة وغير مسبقة بسبب أزمة "كوفيد-19" التي أثرت في العالم بأسره، بما في ذلك العالم المتعدد الأطراف

فضلاً عن تأثيرها في أعمالنا هنا في المؤتمر. وأود أن أهنئ الرؤساء الستة لدورة عام 2020 على تعاونهم البناء وجهودهم ومرونتهم والتزامهم، مما سمح بأن تعقد الاجتماعات حتى خلال ذروة الجائحة العالمية.

ومع أن العلم قد أنتج بالفعل لقاحاً، فإن العالم لا يزال يسابق الزمن لتعميم التطعيم، ولا تزال القيود الصحية المفروضة تعيق المسار المتعدد الأطراف. ونتطلع إلى التعاون مع المجموعة المقبلة من الرؤساء الستة من أجل القيام بعملنا الهام بصبر وبحذر.

وتقدر إسرائيل المؤتمر ووظيفته بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولا يزال المؤتمر محفلاً فريداً يضم جميع الدول التي ينبغي أن تشارك في هذه المفاوضات. وهذا، في رأينا، ما سيضمن أن تكون النتيجة ذات مغزى ونابعة من الواقع.

وينبغي النظر بجدية في الآثار المترتبة على إنشاء عمليات مستقلة خارج هيكل نزع السلاح القائم ومساوئ ذلك. وقد لا تولي تدابير نزع السلاح الجديدة هذه الاعتبار الواجب إلى سياقات الأمن والاستقرار وقد لا تشرك جميع الجهات المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي عملية غير شاملة إلى إبرام اتفاقات بسرعة أكبر، لكنها تتطوي على مخاطر بتضاؤل النتائج والتسبب في جعل العالم أكثر انقساماً في مجال نزع السلاح.

وقد حان الوقت الآن للتفكير في الآليات التي أنشأناها من قبل والتحقق من أن البلدان تفي بالتزاماتها وتمتثل للآليات ذات الصلة. وينبغي لنا أيضاً أن نأخذ بعض الوقت لتعميق فهمنا للتكنولوجيات الجديدة والطريقة التي يمكن أن تؤثر بها في عملنا. وقد نشأ المؤتمر من فكرة مفادها أن للدول الأعضاء مصالح أمنية فردية متباينة لا ينبغي تحييتها جانباً.

وللأسف، ما زلنا نشهد تصعيداً مثيراً للقلق في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، لا تزال منطقة الشرق الأوسط تعاني من عدم الامتثال المزمّن لمعايير ومبادئ تحديد الأسلحة.

ومما يؤسف له أن ثقافة عدم الامتثال والاستخفاف بالتزامات والمعايير الدولية شائعة وخطيرة جداً في منطقتنا. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حد ذاتها لا توفر حلاً للتحديات الأمنية الفريدة التي تواجهها المنطقة، ناهيك عن الانتهاك المتكرر للمعاهدة من جانب بعض أعضائها.

وقد وقعت أربع من أصل خمس حالات انتهاك خطيرة للمعاهدة منذ بدء نفاذها في الشرق الأوسط. وانتشرت القذائف أرض - أرض، وما يتصل بها من تكنولوجيات ودراية عملية وعمليات إنتاجية، ونقلت إلى منظمات إرهابية في تجاهل تام لقرارات مجلس الأمن، ولما يقتضيه تحقيق السكينة في الدول المعنية، والاستقرار في المنطقة ككل.

وعلى مر السنين، انتهكت جمهورية إيران الإسلامية التزاماتها النووية، كما أفادت بذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مناسبات عديدة. ولا تزال الأنشطة النووية السرية وغير المعلنة لإيران تشكل سبباً خطيراً للقلق. وانتهاكاتها فيما يتعلق بالتخصيب والتخزين والبحث والتطوير باتت الآن واسعة النطاق بحيث جعلت التزامات إيران بلا معنى على الإطلاق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسلحة الإيرانية، وبعضها له أهمية استراتيجية، يستخدمها الإرهابيون والمليشيات المسلحة وتهدد جميع بلدان الشرق الأوسط، بما في ذلك بلدي.

وتحاول إيران أيضاً زعزعة استقرار المنطقة باستخدام كل أداة متاحة لها، بما في ذلك الإرهاب واستخدام القذائف والهجمات الصاروخية ضد جيرانها. وهي تقوم بهذه المحاولات من أراضي دول أخرى في المنطقة - وهي سوريا والعراق. ويشمل دعم إيران للمنظمات الإرهابية تزويدها بالأسلحة، والدعم المالي والسياسي، فضلاً عن التدريب العسكري، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن.

وهناك حاجة ملحة إلى التركيز على الامتثال للالتزامات التي تقع على عاتق الدول وتنفيذها والتحقق منها. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يرد باللامبالاة عندما تعزز الدول ثقافة عدم الامتثال. ولا يوجد مكان للكيل بمكيالين.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب دول الشرق الأوسط ضد سكانها والبلدان المجاورة لها قد حدث خمس مرات منذ الحرب العالمية الثانية. وكانت هذه الأحداث انتهاكاً واضحاً لبروتوكول جنيف لعام 1925، الذي وضع القاعدة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وهو بروتوكول وقعته إسرائيل وصدقت عليه. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك حالتان إضافيتان لدول أعضاء من الشرق الأوسط انتهكت اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وينبغي مواصلة التحقيق فيهما.

وفي نيسان/أبريل 2020، صدر التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وينسب التقرير المسؤولية عن ثلاث هجمات كيميائية مختلفة على المدنيين، في ربيع عام 2017، إلى الحكومة السورية. ويدعو التقرير الحكومة السورية إلى التعاون مع المنظمة والمجتمع الدولي من أجل سد الثغرات وتصحيح التناقضات في إعلانها بشأن الأسلحة الكيميائية، وتحمل المسؤولية الكاملة عن أعمالها في انتهاك التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتدمير ترسانتها من الأسلحة الكيميائية. ومن الحيوي أن يظل المجتمع الدولي متيقظاً في التصدي للتحديات المتمثلة في عدم الامتثال الخطير بغية منع حدوث المزيد من الانتهاكات في المستقبل.

ونحن في الختام، سيدي الرئيس، نشجع البلدان على الامتناع عن القيام بأعمال غير مبررة تستند إلى مقارنات باطلة، كما أننا ننهي عن تثبط أي محاولة لتسييس مناقشاتنا هنا في مؤتمر نزع السلاح. وتأمل إسرائيل أن يتمكن أعضاء المؤتمر من تجاوز خلافاتهم وإيجاد طريقة منتجة للمضي قدماً. وسيواصل وفدي الإسهام البناء، وبروح من الانفتاح، في تقييم أي اقتراحات تعرض علينا.

لقد قدم المؤتمر في الماضي خدمات جيدة إلى المجتمع الدولي ونحن على ثقة بأن لديه أيضاً الكثير مما يمكن أن يسهم به في المستقبل. ويجب أن نعمل معاً وأن نحاول إيجاد توازن مناسب بين ما هو مرغوب فيه وما هو ممكن. شكراً لك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة إسرائيل وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد فيليغاس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): شكراً لك، سيدي الرئيس. أولاً، اسمح لي أن أتمنى لك كل النجاح كرئيس لهذا المحفل وأن أعرب عن عميق رغبتني في أن تتمكن في الأسابيع القادمة من توجيهنا نحو ما يجب أن يكون هدفنا ذي الأولوية: وهو الاعتماد والتنفيذ المبكرين لبرنامج عمل يتيح لنا بدء العمل الموضوعي خلال دورة عام 2021.

ويدرك وفدي أهمية التنسيق بين الرئاسة الست لمؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب أود أن أعتمد هذه الفرصة لأعرب أيضاً عن الأمل في أن يتكلم بالنجاح عمل بلغاريا والبرازيل والكاميرون وكندا وشيلي، وهي البلدان الأخرى التي ستتولى رئاسة المؤتمر هذا العام.

وترأس وفد بلدي المؤتمر في شباط/فبراير 2020، قبل أن تفرض جائحة كوفيد-19 قيوداً على الاجتماعات الحضرية. وفي ذلك الوقت، وعلى الرغم من المشاورات المكثفة التي أجرتها الرئاسة الجزائرية والأرجنتينية، لم يكن من الممكن اعتماد برنامج عمل. وعلاوة على هذا، وعلى الأثر الشديد المترتب على الجائحة في أعمال المؤتمر - تقليص عدد الجلسات العامة وتغيير شكلها - أي أنه وبالرغم من الجهود القيمة التي بذلها الرؤساء المتعاقبون، كان لزاماً على المؤتمر أن يقدم تقريراً ذا طابع تقني إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة للعام الثالث على التوالي.

سيدي الرئيس، إن الجمود الذي وصل إليه المؤتمر يقوض حتماً مصداقيته ويعرض استمراريته للخطر. والتحدي الذي يواجهه هذا المحفل هو إثبات مدى أهميته بتنفيذ برنامج عمل، لكي يصبح من جديد محفل المجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح وفقاً للولاية التي أناطتها به الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وفي السنوات الأخيرة، جرت مناقشات هامة بشأن بنود جدول أعمال المؤتمر، بما في ذلك خارج هذا المحفل. فقد شاركت جميع الدول الأعضاء، على سبيل المثال، في مبادرات مثل إنشاء أفرقة من الخبراء الحكوميين لمناقشة مسائل من بينها معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، ودور التحقق في تعزيز نزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهكذا، أحرز بعض التقدم في تحديد العناصر التقنية والسياسية، وتيسير فهم أفضل للخلافات وتحسين أساس بناء توافق الآراء استعداداً للمفاوضات المقبلة.

ويأمل وفدي أن يجد أعضاء هذا المحفل في عام 2021 الروح المتجددة والمرونة المطلوبة لاعتماد برنامج يمكن المؤتمر من استئناف أعماله الموضوعية - وهو أمر لم يتمكن من القيام به في السنوات الأخيرة.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بمشروع برنامج العمل - الذي ينص على إنشاء خمس هيئات فرعية بشأن سبعة بنود من جدول الأعمال - وهو على استعداد لمساعدة الرئاسة والدخول في مناقشات بهدف اعتماد المشروع. وآخر مرة كان فيها لمؤتمر نزع السلاح هيئات فرعية تعود لعام 2018، وقد أدت تلك الهيئات بلا شك إلى إحياء المناقشات الموضوعية.

السيد الرئيس، إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار هما من أولويات الأرجنتين، التي بذلت جهوداً كبيرة في هذا المجال، مما يعكس التزاماً واضحاً ومتواصلاً في سياق برنامج نووي سلمي قوي. والاحترام الصارم لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتنال لها ضمان للتقدم المستدام على أساس الأركان الثلاثة للمعاهدة.

وبالنسبة للأرجنتين، تظل المعاهدة حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وسيكون المؤتمر الاستعراضي المقبل، الذي سترأسه الأرجنتين، مناسبة نعزز فيها ونجدد التزامنا بالمعاهدة، التي ما زالت صالحة بعد أكثر من خمسين عاماً. وسيتيح فرصة لإيجاد أرضية مشتركة بشأن القضايا الرئيسية واتخاذ خطوات عملية نحو الوفاء بالتزاماتنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

والأرجنتين جزء من منطقة كانت تاريخياً في طليعة نزع السلاح وعدم الانتشار. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، وهي وكالة تهدف إلى تطبيق الضمانات وبناء الثقة المتبادلة من المجتمع الدولي في الطبيعة السلمية البحتة لخططنا النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أنا آسف، سعادة السفير، لكن يبدو أن الاتصال قد انقطع، لذا أقترح أن ننقل إلى المتكلم التالي في هذه الأثناء. وسنحاول حل المشكلة ثم نعود إليك ونتيح لك فرصة إنهاء بيانك. شكراً جزيلاً لك.

أعطي الكلمة للمتكلمة التالية، ممثلة إثيوبيا.

السيدة غواي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة، أود أن أقدم بتهانني لك، سيدي الرئيس، على توليك الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021.

وأود أن أؤكد لك أن بوسعك الاعتماد على دعم وفدي. ويود وفدي أيضاً أن يعرب عن تأييد البيان الذي أدلى به سفير إندونيسيا باسم مجموعة الـ 21.

وكما نعلم جميعاً، كان عام 2020 عاماً حافلاً بالتحديات. ولم تدمر جائحة كوفيد-19 نسيجنا الاجتماعي والاقتصادي العالمي فحسب، بل كشفت أيضاً هشاشة النظام الدولي، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح. وفي العام الماضي، لم نتكمن من مواصلة الجلسات العامة في شكلها المعتاد خلال معظم دورة السنة. وبما أن آثار الجائحة لا تزال موجودة، فقد نحتاج إلى إيجاد آلية جديدة لإبقاء مؤتمرنا على المسار الصحيح مع الحفاظ على القيم الأساسية للمؤتمر، كما هو مبين بوضوح في النظام الداخلي للمؤتمر.

ويغفر وفدي بعمل المؤتمر الذي أسفر عن عدد من الاتفاقات الرئيسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح التي أسهمت إسهاماً كبيراً في الحفاظ على السلام والأمن العالميين. وإنني أتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الدول الأعضاء في محاولة لجعل المؤتمر يستأنف دوره بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد من أجل النهوض بنزع السلاح النووي وإزالة أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ومع ذلك، فإن مما يبعث على خيبة الأمل أنه رغم الجهود المبذولة حتى الآن، فقد مضى أكثر من عقدين دون أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. ونعتقد أننا بحاجة إلى العمل الجاد ونأمل أن يبدي الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة لضمان بدء العمل الموضوعي للمؤتمر.

السيد الرئيس، لا تزال إثيوبيا ملتزمة بالجهود العالمية لمنع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل، وقد وقعت جميع المعاهدات والاتفاقيات الأساسية المتعددة الأطراف والإقليمية لنزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة بليندايا. وسنواصل، باعتبارنا دولة غير حائزة للأسلحة النووية وعضواً مسؤولاً في المجتمع العالمي، المشاركة البناءة في المفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح.

ومن الواضح أن نزع السلاح أمر حاسم بالنسبة للجهود العالمية الرامية إلى صون السلم والأمن العالميين وجعل العالم في مأمن من التهديد بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال آليات فعالة وذات مغزى تحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها.

ويجد مؤتمر نزع السلاح نفسه في مرحلة حرجة للغاية، وهذه التهديدات المتزايدة التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل تثير بالغ القلق. ومن الواضح أن وقوع هذه الأسلحة بأيدي غير أمينة يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وتعتقد إثيوبيا اعتقاداً راسخاً بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. ونرى أن الركائز الثلاث للمعاهدة - نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية - تمثل إطاراً لا مثيل له لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. كما أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أمر بالغ الأهمية لضمان الأمن الإقليمي الذي يمكن أن يسهم في الجهود الجماعية للمجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار العالميين الدائمين. ونحن نؤيد تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة ونشجع الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة.

ونؤيد تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية، ونؤيد في هذا السياق، إبرام معاهدة شاملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومعاهدة بشأن ضمانات الأمن السلبية التي تحمي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أي تهديد ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وكلها أهداف نبيلة.

ومن المؤسف حقاً أن الجهود الدولية لعدم الانتشار لم تتجح بعد في منع الانتشار النووي. ولا شك في أنه من أجل نجاح الجهود العالمية، لا غنى عن وجود آلية عالمية وشاملة ترتبط بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تعتقد إثيوبيا أن المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار ينبغي أن يظل الأولوية الرئيسية في خطاب نزع السلاح، وأنه ينبغي عقده حالما تسمح الحالة الوبائية بذلك.

السيد الرئيس، اسمح لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام إثيوبيا بنجاح أعمال المؤتمر ودعمها له، وأؤكد لك أن وفدي سيواصل العمل البناء مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق السلام والأمن العالميين المستدامين من خلال إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الترسانات النووية. شكراً لك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة إثيوبيا. وسنعود الآن إلى الأرجنتين لتمكينك من إنهاء بيانك. سعادة السفير، لك الكلمة.

السيد فيليغاس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): شكراً لك، سيدي الرئيس. وكما كنت أقول، إن بلدي ينتمي إلى منطقة كانت تاريخياً في طليعة نزع السلاح وعدم الانتشار. ويصادف هذا العام مرور ثلاثين عاماً على إنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، وهي مؤسسة تهدف إلى تطبيق الضمانات وبناء الثقة المتبادلة وثقة المجتمع الدولي في الطبيعة السلمية البحتة للخطط النووية للأرجنتين والبرازيل. وتبين الوكالة أن هناك بدائل صالحة للمناطق الأخرى التي لا يزال فيها انعدام الثقة قائماً.

ويجمع مؤتمر نزع السلاح الدول الحائزة للأسلحة النووية في محفل دائم للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي. والأرجنتين، التي تعتمد على قيادة والتزام المؤتمر، تدعو إلى تجديد جهوده لإحراز تقدم بشأن تدابير نزع السلاح الأحادية والثنائية، والمتعددة الأطراف، بطبيعة الحال.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، تعلق الأرجنتين أهمية كبيرة على معاهدة تجارة الأسلحة، التي تضطلع بدور نشط في هذا المجال، حيث شاركت في وضع القرار المعنون "نحو معاهدة لتجارة الأسلحة" وترأست المؤتمر السادس للدول الأطراف في المعاهدة في عام 2020.

وشجعت الأرجنتين ولا تزال تشجع تدابير الشفافية وبناء الثقة في مختلف المجالات، وكانت مشاركة ملتزماً في عملية إنشاء سجل الأسلحة التقليدية. والدليل على هذا الالتزام هو الرئاسة الأرجنتينية لفريق الخبراء الحكوميين الذي اجتمع في عام 2019.

وقد شهدت هذه القاعة العديد من الاجتماعات الموضوعية طوال تاريخها، وقد تجسدت نتائجها في صكوك قانونية أساسية للسعي إلى عالم أكثر أمناً، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب على المؤتمر أن يجد طريقه للعودة إلى مكانه المركزي في إطار آلية نزع السلاح. ويجب أن يغتنم الفرصة ليبين أن أعماله يمكن أن تستمر في الإسهام إسهاماً كبيراً في صون السلم والأمن الدوليين. شكراً لك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الأرجنتين وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم. أتمنى أن يكون صوتي مسموعاً جيداً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سعادة السفير، أنا آسف جداً. نوعية الصوت سيئة للغاية. وأود أن أقترح عليك أن تحاول استخدام طقم رأسي أو سماعات أذن، وفي هذه الأثناء، سأعطي الكلمة للمتكلم التالي، ممثل جمهورية كوريا.

السيد ليم سانغ - بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس. أود أن أبدأ بتمنياتني للجميع بعام جديد سعيد ملؤه الصحة والنجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سعادة السفير، أنا أسف. يبدو أنه بالرغم من أنك تضع طقماً رأسياً، فإن الصوت ليس جيداً بما فيه الكفاية. لا أعرف ما هي المشكلة، لذلك في هذه الأثناء دعونا نحاول مرة أخرى مع باكستان. سعادة السفير، لك الكلمة.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. تماشياً مع الشكل العام لاجتماع اليوم، اسمحوا لي أن أعرض وجهة نظر باكستان بشأن محركات المشهد الأمني الدولي و--

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سعادة السفير، اعتذاري مرة أخرى. يبدو أن المترجمين الشفويين لا يستطيعون متابعة حديثك. أنا لا أعرف ما هي المشكلة، بالضبط ولكن في هذه الأثناء سنحاول التواصل مع الاتحاد الروسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، أيتها الزميلات والزملاء الموقرون، أود، بادئ ذي بدء، باسم الاتحاد الروسي، أن أهني بلجيكا على توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لك ولجميع الرؤساء لعام 2021 الصبر والنجاح في قيادة منتدانا في هذه الأوقات العصيبة. وبالطبع، يمكنك أن تعول على التعاون الكامل في هذا الصدد من جانب الوفد الروسي. ونأمل أن نمضي جميعاً معاً بعمل المؤتمر قدماً. وأود أيضاً أن أرحب بزملائنا الذين وصلوا حديثاً، وأتمنى لهم كل التوفيق والنجاح في عملهم هنا في جنيف.

وفي العام الماضي، أدخلت الجائحة تغييرات كبيرة على عمل المحافل الدولية، مما فاجأنا جميعاً. وكان علينا أن نتعلم أساليب جديدة للاتصال بسرعة. وقد استغرق الأمر وقتاً طويلاً وتطلب الاستخدام المكثف للموارد، بما في ذلك الموارد المالية. والآن، بما أن لدينا فكرة عن التحديات والصعوبات التي قد يواجهها المؤتمر هذا العام، سنتمكن من تخطيط عملنا قبل الدورة بأكملها، نظراً للظروف الراهنة. وكما يقولون، فقد أعذر من أنذر وأنصف من حذر. ونعتقد أن أمانة المؤتمر قد تراكمت لديها، خلال العام الماضي، خبرات مفيدة، وستتمكن من دعم عمل الوفود على نحو كاف. ونحن بحاجة فقط إلى تهيئة الظروف التي تسمح للمؤتمر بالعمل بشكل متوقع ومتزن، بما في ذلك من وجهة النظر المالية، حتى وإن لم يكن في الشكل العادي الذي استخدمناه لعقود.

ونحن على يقين من أن الآلية التي تضم الرؤساء الستة للسنة الحالية، وآخر رئيس للسنة السابقة وأول رئيس للسنة المقبلة، والتي أثبتت نفسها في عام 2020، ستسهم في حسن سير أعمال المؤتمر من حيث الاستمرارية. وهي تبين أننا نستطيع معاً أن نحل مشاكل مؤتمراتنا، وإن كانت في الوقت الراهن مشاكل ذات طابع تقني أو إداري. ونحن ننتظر أفكاراً جديدة محددة بشأن تنظيم أعمال المؤتمر من الرؤساء والأمانة.

ومن محاسن الصدف أن يكون المؤتمر، في خضم الجائحة الحالية، واحداً من المحافل القليلة العاملة لنزع السلاح التي يمكن في إطارها مناقشة طائفة واسعة من المسائل الأكثر إلحاحاً في مجال الأمن الدولي. وتتعرض جميع هذه المسائل في جدول الأعمال، الذي أصبح أكثر أهمية بمرور الوقت. وبعد مرور أربعين عاماً على إنشاء المؤتمر، لا تزال هذه المسائل دون حل. وتتمثل المهمة الأساسية للوفود بالنسبة لنا في الوفاء بولاية المؤتمر وبدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن أو على الأقل بدء عملية التفاوض التمهيدية بشأن بنود جدول الأعمال.

وأود أن أسترعي انتباه الوفود إلى المعنى الحقيقي لاعتماد جدول الأعمال، الذي يعد من أهم وثائق المؤتمر. وهذا المعنى مستمد من أهداف محفلنا وولايته. وهو ينبع أيضاً من مشاركة الدول ذاتها في

المؤتمر، التي تعني التراضي والالتزام بإجراء مفاوضات بشأن بنود جدول الأعمال التي اعتمدها بتوافق الآراء. وبعبارة مبسطة، فإن اعتماد جدول الأعمال هو إعادة تأكيد تلقائي لرغبة الدول في إجراء مفاوضات بشأن أي من المسائل المشمولة بجدول الأعمال - وستحدد رؤيتنا المشتركة لبرنامج العمل كيفية إجراء هذه المفاوضات والمسائل المحددة التي سنتناولها.

ونعتقد أن إثارة مسائل لا تتصل مباشرة بولاية هذا المحفل وجدول أعماله ومحاولات استخدامها لأغراض سياسية يخلق حواجز مصطنعة تعوق التقدم. ونأمل أن تساعد المناقشات التي تجري خلال دورة المؤتمر لعام 2021 على الاقترب من تحقيق هدفنا الميداني الرئيسي، وهو اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن بتوافق الآراء. ومن شأن هذه الخطوة أن تكون بمثابة إعلان بأن الدول الأعضاء في المؤتمر تدرك أهمية حل المسائل المدرجة في جدول الأعمال، وهي على استعداد لإظهار الإرادة السياسية لبدء المفاوضات بشأنها. ولا حاجة للتعجيل باعتماد برنامج عمل مبسط للمشروع في مناقشات موضوعية متعمقة، بما في ذلك السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة.

ومع مراعاة هذه الاعتبارات، أرسلنا إلى الرئاسة البلجيكية تعليقاتنا على مشروع الاقتراح الشامل الذي سبق تميمه. ونحن على ثقة بأن تعليقاتنا سيُنظر فيها.

ومع ذلك، من الضروري هنا أن نقيم بصورة واقعية الظروف الراهنة التي سيتعين علينا أن نعمل في ظلها. ونعتقد أننا نحتاج قبل مناقشة برنامج عمل محتمل إلى الحصول على معلومات شاملة عن الموارد، ولا سيما الموارد المالية، التي يمكن أن نتوقع أن تكون متاحة. وإلا فإن تخطيطنا لن يكون في أحسن الأحوال سوى ضرب من التخمين.

ولا يرغب الوفد الروسي في أن ينتهي بنا الأمر إلى وضع نبغ فيه فجأة، بعد بضع جلسات، بأن المؤتمر مضطر إلى وقف أعماله بسبب نقص الموارد. وفي ظل الظروف الراهنة، يجب أن نكون عمليين ونتحلى بالعقلانية. وعلينا بالتالي أن نقاوم الإغراء بتنظيم أعمال المؤتمر وفقاً للمبدأ النابليوني "أولاً الانخراط ثم نرى ما سيحدث".

وثمة نقطة هامة أخرى يود وفدنا أن يؤكد الآن في إحدى الجلسات الأولى: نحن مستعدون للعمل في شكل افتراضي، وبالطبع، المشاركة بنشاط، كما هو الحال دائماً، في الاجتماعات الإلكترونية، ولكن فقط إذا كُرسَت هذه الجلسات لتبادل الآراء بشأن بنود جدول الأعمال والجوانب العامة الأخرى للمؤتمر. أما إذا وصلنا إلى حد المناقشات الشاملة المتعمقة -، ناهيك عن المفاوضات - وصياغة الوثائق أو اعتماد قرارات تاريخية، فسوف نصر على الأقل على اتباع أسلوب عمل مختلط.

ويود الوفد الروسي أن يحتفظ ببيانته الثاني بشأن المسائل الموضوعية ليدلي به في إحدى الجلسات القادمة للمؤتمر.

وأخيراً، أود أن أؤكد لكم أن الوفد الروسي ملتزم بالتعاون البناء مع جميع الشركاء، من أجل ضمان العمل السلس والناجح لمحفلنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد ليم سانغ - بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس.

واسمح لي أن أبدأ مرة أخرى متمنياً للجميع عاماً جديداً سعيداً ملؤه الصحة والنجاح. وأود أيضاً أن أضم صوتي إلى الآخرين في تهنئتك على توليك الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح هذا العام. وأؤكد

لك دعم وفدي الكامل لمساعدتك الرامية إلى إحراز تقدم في عملنا. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن ترحيب وفد بلدي الحار بالسفراء والزميلات والزعماء الذين انضموا حديثاً إلى هذه الهيئة الهامة.

سيدي الرئيس، ما زلنا في خضم جائحة كوفيد-19. وهذا هو الواقع الصعب. ولدينا أيضاً جداول زمنية ضيقة للاجتماعات والمؤتمرات هذا العام تتجاوز نطاق مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي العاشر المؤجل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومع ذلك، فإن هذه الظروف غير المواتية لا ينبغي أن تمنعنا من بدء السنة الجديدة بشعور متجدد بالأمل في إحراز تقدم في المؤتمر. ومع ذلك، نحن مدعوون إلى التكيف مع البيئة والصعوبات الجديدة وضمان أن يظل عملنا فعالاً ومفيداً.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لعمل الرئاسة البلجيكية والأمانة، الذي مكنا من الشروع في مناقشات هذا العام. ونظراً إلى الحالة الصعبة والصعوبات التي نواجهها، يعتقد وفدي أنه يتعين علينا أن نكون واقعيين في طموحاتنا وعمليين في نهجنا هذا العام.

وبهذا المعنى، يرحب وفدي باقتراح مجموعة الرؤساء الستة للدورة السنوية، بما في ذلك مشروع برنامج العمل الذي عُُمِّمَ قبل بضعة أسابيع، ويأمل بإخلاص أن نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء في مرحلة مبكرة من هذه الدورة.

وتمشياً مع تقليد الجلسة العامة الأولى للدورة الجديدة للمؤتمر، أود أن أتطرق بإيجاز إلى أولوياتنا في المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سعادة السفير، أنا آسف لمقاطعتك، ولكن ربما أطلب منك إعادة الاتصال. وفي غضون ذلك، أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس. وبعد أن هنأناك بالفعل على توليك الرئاسة، وأكدت لك دعم وفدي عندما أخذت الكلمة في جلستنا صباح يوم الثلاثاء، أسمح لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى كل من شارك في وضع الترتيبات التي تسمح لنا ببدء دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021. إن القيود التي يفرضها هذا الشكل الافتراضي للتداول واضحة، وننتطلع بشغف إلى أن نتمكن من استئناف الاجتماعات الحضرية حالما تسمح الحالة بذلك، ولكن من المهم جداً أن نتمكن من بدء عملنا في الموعد المحدد حتى في الظروف العصيبة الحالية.

واسمح لي أيضاً أن أضيف ترحيبي بالزميلات والزعماء الجدد الذين ينضمون إلينا للمرة الأولى اليوم. وإنني أتطلع إلى العمل معهم. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تعاطف وفدي مع أولئك الذين فقدوا أحبائهم وقاسوا ما قاسوه خلال جائحة كوفيد-19 وتضامننا مع جميع البلدان المتضررة. ولا تؤدي هذه الجائحة إلا إلى التأكيد على أهمية عمل المجتمع الدولي معاً من أجل التصدي للتحديات العالمية. وهذا ينطبق على هذا المؤتمر أيضاً.

سيدي الرئيس، أود أن أغتنم هذه الفرصة بإيجاز لأحدد أولويات وفدي للسنة التي نستقبلها. ومن الواضح أن تركيزنا ينصب على المؤتمر الاستعراضي العاشر المرجأ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي نأمل كثيراً أن ينعقد في آب/أغسطس. وعلى مدى خمسين عاماً، وفرت المعاهدة الإطار لتوسيع نطاق فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والتقليل إلى أدنى حد من انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي بدرجة كبيرة. وفي المؤتمر الاستعراضي، سنحتفل بهذا الإنجاز ونؤكد من جديد التزامنا بالمعاهدة من جميع جوانبها.

ومع أن المعاهدة هي الإطار الذي لا غنى عنه ولا بديل عنه لرسم مسار لعالم خال من الأسلحة النووية، فإن هذا المؤتمر، مؤتمر نزع السلاح، هو المكلف بالتفاوض على الصكوك التي ستحول هذا التطلع إلى واقع. وبالنظر إلى عضوية المؤتمر وولايته، لا توجد هيئة بديلة عنه تستطيع أن تنهض بذلك. وربما كان أكبر إسهام يمكن أن يقدمه هذا المؤتمر في إنجاح المؤتمر الاستعراضي هو إظهار استعداداته للوفاء بتلك المسؤولية، ولا سيما من خلال بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يزال وفدي يعتقد أنه لا توجد مسألة معلقة لا يمكن حلها أثناء المفاوضات.

ولهذا المؤتمر أيضاً دور حاسم في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والمملكة المتحدة فخورة بكونها المقدمة الأصلية لقرار الجمعية العامة 36/75، المعنون "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول"، وقد سرنا وشجعنا الدعم الواسع النطاق الذي أظهرته الدول الأعضاء له. ويفوض ذلك القرار الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير موضوعي عن المسألة كأساس لإجراء مزيد من المناقشات، ونشجع جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح والمراقبين فيه على المساهمة فيه. كما يدعو القرار الدول الأعضاء والمراقبين في هذا المؤتمر إلى إبلاغه على أساس طوعي بسياساتها أو استراتيجياتها أو مذهبها الوطنية المتعلقة بأمن الفضاء، وفقاً لولايته ودعمها لها. ونتطلع إلى أن تتاح لنا الفرصة للقيام بذلك خلال هذه الدورة.

وبوجه عام، سنتشر حكومتي قريباً نتائج استعراضها المتكامل للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية، الذي سيحدد الأهداف الطويلة الأجل لأمننا الوطني وسياستنا الخارجية. ونتعهد بإحاطة المؤتمر بجوانب الاستعراض المتكامل المتصلة بسياسة المملكة المتحدة المتعلقة بالأسلحة النووية ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة عموماً، فور نشر الاستعراض.

السيد الرئيس، نرحب ترحيباً حاراً بالاقترح الذي سبق أن عممتم في كانون الأول/ديسمبر 2020 باسم الرؤساء الست لهذه الدورة، من أجل مجموعة تدابير تتعلق ببرنامج عمل لعام 2021. وقد أيد وفدي باستمرار إنشاء هيئات فرعية للعمل على التفاوض بشأن المسائل الأساسية والمشاورات بشأن المسائل المتصلة بتحسين أداء المؤتمر وفعاليتها. ونواصل تأييد اقتراح وفد أستراليا بأن تجعل صيغة النظام الداخلي محايدة من حيث نوع الجنس. وهذا إجراء تقني محدد لا يؤثر في المسائل الأوسع نطاقاً المتعلقة بتحسين أداء المؤتمر وفعاليتها، وينبغي تبعاً لذلك ألا يواجه أي عائق يحول دون اعتماده بسرعة.

ومع ذلك، فإن الأحداث المسجلة صباح يوم الثلاثاء، 19 كانون الثاني/يناير، لا تدعنا نتوهم أنه سيكون من السهل التوصل إلى توافق في الآراء حتى بشأن المسائل التي يلزم أن تكون تقنية وإجرائية بحتة. وقد أوضحت موقف وفدي بشأن منع إيران وتركيا من طلب الحصول على مركز المراقب آنذاك ولا أنوي تكراره الآن. وأود أن أعرب ببساطة عن الأمل في أن تؤدي أعمالنا لبقية هذه الدورة، بدءاً من الاعتماد السريع لبرنامج العمل على أساس مجموعتكم المقترحة، إلى إعادة بناء مصداقية هذه الهيئة الحاسمة، مع التسليم بجسامة المشاكل التي تواجهنا وبما لجميع الدول من مصلحة حيوية في نجاح أعمالنا.

وفي هذا الشهر، وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للاجتماعات الأولى للأمم المتحدة، في لندن، أود أن أنهى كلامي بتذكر كلمات رجل كان حاضراً عند إنشاء الأمم المتحدة، وأصبح هو نفسه مسؤولاً أسطورياً في الأمم المتحدة، هو السير بريان أوركهارت، الذي توفي، للأسف، قبل بضعة أسابيع عن عمر يناهز 101 سنة. لقد قال ذات مرة عن الأمم المتحدة: "إنك تقضي ثلاثة أرباع الوقت دون أن تحقق فيها شيئاً ولكن بين الحين والآخر، تعمل المنظمة بما فيه الكفاية لتثبت جدارتها. وكل يوم يمر يعتقد المرء أن المنظمة ميؤوس منها، ولكنها تثبت في المحصلة أنها تعمل". فلنستغل وقتنا هذا العام بحكمة، ولنعمل بلا كلل وباحترام وبروح إبداعية لردم هوة الخلافات التي لا تزال قائمة بيننا، ولنجعل مؤتمرنا يعمل بما يكفي ليثبت جدارته شكراً لك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة. وسنعود الآن إلى باكستان. الكلمة لك، سعادة السفير.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس. لن أعود إلى إلقاء التحيات فقد قمْتُ بذلك من قبل، بل سأبدأ بالجوانب الرئيسية لبنياني - وهكذا سأركز على منظورنا بشأن العوامل المحركة للمشهد الأمني الدولي وما يتصل بذلك من آثار، ودور مؤتمر نزع السلاح وأهميته، والأولويات التي ينبغي أن يسعى إلى تحقيقها في السنة التي نستقبلها.

سيدي الرئيس، لقد تدهور النظام السياسي والأمني والاقتصادي العالمي في العام الماضي بطرق عدة. وهناك تآكل واضح للنظام الدولي القائم على القواعد. والنسيج الأساسي لتعددية الأطراف - أي المشاركة العالمية، والامتنال لسيادة القانون واحترام المعايير - يتداعى على كل المستويات. إن تحدي القانون الدولي وإساءة استخدامه، في كثير من الأحيان دون عقاب، من جانب الدول الكبيرة والقوية أمر مشهود. والمساءلة عن مثل هذه الأفعال المرتكبة أو المغفلة تكاد تكون معدومة. ولا تزال المصالح الاستراتيجية والتجارية والسياسية تتفوق على الالتزام المعلن بالقيم العالمية. وهناك تصاعد للنهج الانفرادية بمختلف أشكالها ومظاهرها، وكذا عقلية الانطلاق من الصفر.

وتزداد أوجه الاختلال الاستراتيجية مع استمرار الدول القوية في السعي إلى تحقيق الأمن المطلق والسيطرة. والنفقات العسكرية العالمية آخذة في الارتفاع. وبرامج تحديث الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على قدم وساق. وفي الوقت نفسه، فإن تزايد وتيرة تسليح الذكاء الاصطناعي وإدماجه وتشغيله في الفضاء والتكنولوجيات الحاسوبية يزيد من المخاطر، ويدفع إلى سباق التسلح ويؤجج العداء بين الدول الكبرى.

وهذه التطورات والاتجاهات ليست خيلاً علمياً ولا وصفاً للماضي البعيد. كل هذا يحدث في الوقت الذي نتحدث فيه. وإذا لم تتوقف هذه المساعي وتغير وجهتها، فإنها تنذر بعواقب بعيدة المدى بالنسبة لهذا المؤتمر وأعضائه والمناطق التي ينتمون إليها. وهذه هي البيئة الاستراتيجية العالمية التي سختبر فيها جهود متابعة جدول أعمال تحديد الأسلحة وقدرة هذا المؤتمر على الإنجاز.

ولا تزال تتسبب ديناميات القوة هذه، شأنها شأن تراجع المعايير، في تداعيات جيوسياسية وأمنية على مختلف المناطق والمناطق دون الإقليمية. وجميع الأبعاد المذكورة أعلاه - أي اختلال موازين القوة والأسلحة، والتراجع عن المعايير الراسخة، وتحدي الشرعية الدولية، وانعدام المساءلة، وتقديم المصالح على القيم - تتجلى كلها في أبهى حللها في جنوب آسيا.

إن الهند، أكبر دولة في المنطقة، تواصل اتباع سياسات الهيمنة والتخريب والسيطرة على جيرانها، مدفوعة بأيديولوجية متطرفة وقومية مفرطة. وفي ضوء هذه المساعي الطائشة، والتي تشجعها إمدادات الأسلحة والتكنولوجيات المتطورة، تقوم هذه الدولة المسلحة نووياً بإدماج العقيدة العسكرية الهجومية في استراتيجيات الحرب. وهناك أنماط وأساليب لا تخطئها العين يتبناها الحزب الحاكم الهندي - أي اختلاق عمليات زائفة بغرض توجيه اللوم للجهات الخارجية والتلاعب بالمشاعر الوطنية من أجل كسب الانتخابات.

وهذا الاستهتار يعرض السلام والأمن الإقليميين في المنطقة للخطر. والهند، وهي تطالب بمقعد دائم في مجلس الأمن، تواصل تحديها لقرارات المجلس نفسه دون عقاب، وذلك بزيادة ترسيخ احتلالها لإقليم متنازع عليه دولياً. وقد انتهكت الدولة التي تسمي نفسها أكبر ديمقراطية في العالم، كل مبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وذلك بعزل 8 ملايين شخص، وإغلاق جميع وسائل الاتصال، ورفض الدعوات إلى إجراء تحقيقات مستقلة في انتهاكاتها واسعة النطاق في جامو وكشمير المحتلة.

إن نظام حزب بهاراتيا جاناتا، الذي يدعى أنه ضحية للإرهاب، قد نفذ، مدفوعاً بشعور التقوق العنصري، إرهاباً وحشياً برعاية من الدولة ضد الشباب والنساء والمدنيين الكشميريين. وقد قامت هذه

الحكومة أيضاً بتمويل أعمال الإرهاب التي ترعاها الدولة ضد جيرانها، وحرضت عليها وسهلتها ووجهتها. وللتصدي على سلطان الإرهاب الذي تمارسه، أطلقت حملة دعائية مضللة هي الأكثر شهرة في العالم.

وقد شجع عدم المساءلة العالمية الهند على مواصلة تحديها للقانون الدولي والقواعد والمعايير الدولية. وأضفى الإمداد غير المنقطع بالتكنولوجيات التقليدية وغير التقليدية والحساسة، على هذا النظام إحساساً لا مثيل له بأنه قادر على إدامة الاحتلال وممارسة الإرهاب دون عقاب. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، أن يضع حداً لهذا الخروج على الشرعية الدولية. والامتناع عن ذلك تترتب عليه مخاطر في السلام والأمن الإقليميين على نطاق جنوب آسيا وخارجها. ولا يمكن أن يظل المؤتمر غافلاً عن هذه الأخطار الواضحة والماثلة.

وتعتبر باكستان المؤتمر جهازاً حيوياً في هيكل الأمن المتعدد الأطراف، وهو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في العالم لنزع السلاح، وجزء لا غنى عنه من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ولا يزال للمؤتمر دوره ومكانته المتفردتين، بوصفه المحفل الوحيد الذي تسعى في إطاره جميع الدول ذات الأهمية العسكرية، على قدم المساواة فيما بينها، إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومع ذلك، سنظل هذه الهيئة متعثرة بسبب آثار نظام أمني سياسي وعالمي مضطرب وهش.

والهيئات الدولية المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين ومراقبة الأسلحة عليها واجب أن تترك الضغوط على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. وتقع على عاتق هذه الهيئات مسؤولية وقف وعكس الضرر الذي لحق بالنظام العالمي القائم على القواعد وكذلك جدول أعمال تحديد الأسلحة. ولذلك فإن إحياء توافق الآراء العالمي أمر ملح إذا ما أُريد رفع هذه التحديات. ومع أن هذه المهمة مهمة معقدة، باعتراف الجميع، فإنها تظل الخيار الوحيد القابل للتطبيق بالنسبة لكي تكون آلية تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، آلية عاملة وناجعة.

ويجب أن يركز توافق الآراء هذا على التزام صادق بالقانون الدولي يمكن التحقق منه. ويجب أن يساهم هذا التوافق في تعزيز الأمن لجميع الدول بأدنى مستويات التسليح الممكنة، ويجب ألا يسمح بتغليب الإعفاءات الخاصة والمصالح الاستراتيجية الذاتية على ضرورات الاستقرار العالمي والإقليمي.

إن اتباع نهج بالية وفاشلة إزاء تحديد الأسلحة ونزع السلاح لن يسفر عن نتائج. ولا يمكن للمؤتمر وغيره من مكونات آلية نزع السلاح أن يحقق نتائج ذات مغزى إلا من خلال الإنصاف وعدم التمييز وضبط النفس والاعتراف بالمصالح المشروعة لجميع الدول.

وللمؤتمر دوره ومسؤوليته في هذا السياق بوجه عام. ويجب أن تكون الخيارات المتاحة لعمله في المستقبل متجاوبة مع هذه التحديات. وكل وثيقة تصدر عن المؤتمر دون أن تراعي هذه الحقائق الأعم لم تتجج منذ عقود، ومن الراجح أنها لن تتجج كذلك في المستقبل. أما النهج التعسفية، والتصورات الذاتية لمفهوم الحق، والبراعة في الصياغة فلم تتجج فيما مضى ولن تتجج فيما هو قادم.

وقد حالت هذه الإجراءات أيضاً دون تناول المؤتمر لبنده الأساسي في جدول أعماله - أي نزع السلاح النووي - لفترة طويلة جداً. والواقع أن المؤتمر لم يسمح له منذ عدة عقود بالتفاوض بشأن بعض أقدم بنود جدول أعماله، التي لها أهمية بعيدة المدى بالنسبة للأمن الدولي. وإلقاء اللوم على النظام الداخلي للمؤتمر أو أساليب عمله الذي طال أمده لا يصمد أمام اختبار الوقائع. وقد تم التفاوض بنجاح على عدة معاهدات هامة في ظل نفس النظام الداخلي وأساليب العمل.

وتظل باكستان ملتزمة التزاماً راسخاً بهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية يتحقق بطريقة عالمية يمكن التحقق منها وغير تمييزية. ونحن نؤيد بدء مفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية لتحقيق ذلك في المؤتمر دون مزيد من التأخير. ونؤيد أيضاً البدء الفوري في مفاوضات المؤتمر لإبرام

معاهدات بشأن ضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتزيد آخر التطورات المتعلقة بالفضاء الخارجي من إلحاح الحاجة إلى إبرام هذه المعاهدات. وبعد نزع السلاح النووي، ظلت مسائل ضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي على جدول أعمال المؤتمر لأطول فترة، وهي الأكثر نضجاً لبدء المفاوضات بشأنها.

إن التكديس العالمي للأسلحة المتطورة والمنصات ووسائل الإيصال، إلى جانب تصاعد التوترات، يبرز الحاجة الملحة إلى التعامل مع المخاطر والأخطار النووية. وهذا ما يجعل العمل بشأن بند منع الحرب النووية على رأس أولويات هذا المؤتمر. وإذا ما تم التوصل إلى توافق في الآراء، فإن باكستان مستعدة أيضاً للانضمام إلى العمل الموضوعي بشأن قضايا معاصرة أخرى، مثل الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، وتسليح الفضاء الإلكتروني، ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وأنواع أخرى من منظومات الأسلحة المزعزعة للاستقرار.

وفيما يتعلق بالمواد الانشطارية، فإن الدعوات التي وجهها عدد قليل من الدول إلى إبرام معاهدة "وقف إنتاج المواد الانشطارية فقط"، أو ما يسمى بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، على النحو المتوخى في ولاية شانون، تظل من الأساليب التي تتبع في أفضل الأحوال لتحويل مسارها. ومن شأن معاهدة تتجاهل أوجه الاختلال في الموازين ومخزونات المواد الانشطارية أن تؤدي إلى تقويض الاستقرار والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي بدلاً من تعزيزهما. ومثل هذا الاقتراح ضئيل القيمة بالنسبة لنزع السلاح ولا يفيد سوى تكريس الوضع القائم خدمة لأبدية للمصالح الاستراتيجية لقلة قليلة من أصحاب الخطوة. وهذا الاختلال في الموازين في منطقتنا يزداد حدة بسبب الدعم الخارجي السخي الذي يُبرهن على الطبيعة المعيبة التي لا يمكن الدفاع عنها لهذا الشعار الذي عفا عليه الزمن.

ومن ناحية أخرى، دعت باكستان إلى إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية تغطي المخزونات الموجودة بطريقة يمكن التحقق منها. أما ولاية شانون وما يسمى بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فهما من مخلفات الماضي. ولم تعودا صالحتين للبيئة الاستراتيجية الحالية في منطقتنا وأثرهما المباشر في أمننا القومي. كما أنهما لا تمثلان حلاً للمتطلبات المعاصرة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد آن الأوان للعمل على وضع أساس جديد للمفاوضات بشأن معاهدة يشمل نطاقها صراحة المخزونات القائمة وينطبق على جميع الدول على قدم المساواة دون تمييز. وأي معاهدة مقترحة لا تترتب عليها تكاليف إطلاقاً بالنسبة لمؤيديها، بينما تضر بشكل غير متناسب بالمصالح الأمنية المشروعة لبلدي، سيظل مآلها الفشل.

السيد الرئيس، ينبغي أن يواصل المؤتمر استئناف العمل الموضوعي بشأن جميع بنود جدول أعماله. ويبقى الاعتماد على ما نجح وما لم ينجح أمراً حتمياً. ومن الحيوي أن تعالج جميع بنود جدول الأعمال بطريقة متوازنة وشاملة. وسيواصل وفدي العمل معك، سيدي الرئيس، ومع أعضاء المؤتمر الآخرين من أجل استئناف العمل الموضوعي بشأن جميع بنود جدول الأعمال، وفيما يتعلق بالمسائل الجديدة والناشئة، إذا كان ذلك مقبولاً. ونشكرك على مشروع برنامج العمل المقترح - الذي ندرسه بعناية وسنقدم تعليقاتنا عليه في الوقت المناسب. وسنشرك في هذه العملية بصورة بناءة وعلى أساس المعايير التي حددتها أعلاه. شكراً لك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير باكستان وسأنتقل الآن إلى المتكلم التالي. أستراليا لديها الكلمة.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، شكراً جزيلاً. وأضم صوتي إلى الآخرين في تهنئتك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وبالطبع، فإنك تضطلع بهذا الدور في وقت حافل بالتحديات، وأود بالتأكيد أن أؤكد لك في البداية دعم وفدي لعملك وعمل الرؤساء الآخرين القادمين.

هل لي أيضاً أن أغتتم هذه الفرصة للترحيب بجميع زميلاتنا زملائنا الجدد الذين يبدوون عملهم في مجال نزع السلاح في جنيف، وأن أعرب عن شكري للأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح السيدة فالوفيا على ملاحظاتها الافتتاحية يوم الثلاثاء.

ومن الواضح تماماً أن هذه أوقات لم يسبق لها مثيل، وبينما نتطلع جميعاً إلى العودة إلى الحالة الطبيعية، فإنه من دواعي السرور حقاً أن الوفود أبدت مرونة في هذا الشكل الافتراضي لمواصلة العمل الهام لهذه الهيئة. وبينما نحن واقعيون بشأن التحديات التي تمثلها هذه الظروف، فإننا نرى أن عام 2021 فرصة للتفكير بشكل خلاق في عمل المؤتمر. لقد غيرت جائحة كوفيد-19 طرقات تعود لعقود من الزمن تعارف الناس على العمل بها. وهي فرصة للمؤتمر أيضاً لتغيير طريقة عمله. ومن الواضح أن الجائحة قد أعادت تنشيط النقاش بشأن ضرورة التعاون المتعدد الأطراف وقيمه. وقد أبرزت بوجه خاص الدور الحاسم الذي تؤديه المؤسسات المتعددة الأطراف في التصدي لمشكلة عالمية وتنسيقها على نطاق عالمي.

ومع استمرار التحديات التي تواجه البيئة الأمنية الدولية، يتعين علينا استخدام الأدوات المتعددة الأطراف المتاحة لدينا - واستخدامها بفعالية - لمواجهة هذه التحديات، بما في ذلك المؤتمر. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه خلال المشاورات المكثفة التي أجرتها أستراليا خلال رئاستها للمؤتمر في العام الماضي، أبلغتنا وفود كثيرة أنها تعتقد أن على المؤتمر أن ينظر في الدروس المستخلصة من الجائحة في سياق عملنا. وقد أثار عدد من الوفود هذا الأمر في بيانات اليوم والثلاثاء. وتشمل هذه الدروس قضايا منها الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا أن تدعم عملنا بشكل أفضل علاوة على قضايا أوسع نطاقاً، مثل الثقة، والحد من المخاطر والتأهب ودور الخبراء. ونأمل أن تستفيد الوفود من هذه الدروس لكي تخرج بأفكار جديدة وشعور بإلحاح الموقف فيما يتعلق بعمل المؤتمر في عام 2021.

ويسر أستراليا جداً أن ترى تعاوناً قوياً بين الدول الست التي ستتولى رئاسة المؤتمر يستمر هذا العام. ونرحب بتعميم مجموعة الرؤساء الستة في وقت مبكر لمشروع الاقتراح الشامل لعمل المؤتمر خلال دورته لعام 2021. ونعتقد أن مجموعة التدابير توفر أساساً جيداً للمناقشات وننتقل إلى الدخول في مشاورات بشأن مشروع القرار. وستعتمد أستراليا نهجاً بناءً وتطلعياً لهذه المشاورات، وهي على استعداد لمساعدة مجموعة الرؤساء الستة في جهودها الرامية إلى تأمين إطار لعملنا في أقرب وقت ممكن في دورة عام 2021.

وأود أن أغتتم هذه الفرصة لأكرر موقف أستراليا فيما يتعلق بأهمية الاستماع إلى أصوات متنوعة في أعمال المؤتمر، بما في ذلك أصوات الأعضاء والمراقبين على حد سواء. وأود أيضاً أن أذكر باقتراح أستراليا إجراء تعديل تقني لجعل النظام الداخلي للمؤتمر محايداً من حيث نوع الجنس، وهو الاقتراح الذي طرحناه خلال رئاستنا في العام الماضي - وأشكر فرنسا والمملكة المتحدة على إثارة هذه المقترحات بشكل إيجابي في بيانيهما اليوم. ونأمل أن تتمكن مجموعة الرؤساء الستة لهذا العام من المضي قدماً في هذا التحديث التقني البسيط، وإن كان مهماً ورمزياً، للنظام الداخلي، لإظهار أهمية التنوع والمساواة في عمل المؤتمر. ويمكننا جميعاً أن نفعل المزيد لإدماج المنظورات الجنسانية في أعمال المؤتمر، وتعزيز ثقافة مؤسسية أكثر شمولاً.

وهناك الكثير مما ينبغي عمله في جدول أعمال نزع السلاح في عام 2021 والكثير مما يمكن تداركه من عام 2020. ومن الجدير بالذكر أن لدينا أيضاً المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تم تأجيله مرتين، قبل الآن، ومن المقرر حالياً عقده في آب/أغسطس. وتهدف أستراليا إلى تحقيق نتائج موضوعية من المؤتمر الاستعراضي. وقد سررنا بالعمل مع زميلاتنا وزملائنا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح لوضع مجموعة توصيات للمؤتمر الاستعراضي.

ويمكن أن تساعد النهج الشاملة لعدة أقاليم، مثل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، على ضمان أن تخدم النتائج مصالح جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وأن تكون فوق السياسات أو المواقف الإقليمية. ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع تلك الدول الأطراف بشأن مجموعة التوصيات خلال الأشهر المقبلة.

وتظل أستراليا ملتزمة التزاماً راسخاً بالهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ولكنها ترى أن الجهود المبذولة لتحقيق ذلك يجب أن تكون عملية وممكنة على حد سواء. وتخبّرنا التجربة أنه لا توجد طرق مختصرة لنزع السلاح. وتلتزم أستراليا أيضاً بالحفاظ على الفضاء بوصفه مجالاً سلمياً وأمنياً ومستداماً في إطار القانون الدولي. ونرى أن المدخل إلى الحد من خطر نشوب الصراعات في الفضاء هو في نهاية المطاف الاتفاق الدولي والالتزام بالسلوك المسؤول والثقة المتبادلة التي يعززها هذا السلوك. وهكذا رحبت أستراليا باعتماد الجمعية العامة في العام الماضي القرار، الذي تقوده المملكة المتحدة، بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وعلمنا كمجتمع دولي أن نراعي بشكل أكبر كيفية بناء المعايير الدولية والشفافية والتعاون في تعزيز السلوك المسؤول في الفضاء. ويوفر قرار الجمعية العامة سبيلاً للقيام بذلك. وأستراليا الآن بصدد بلورة رؤاها بشأن هذه المسائل لعرضها على الأمين العام للأمم المتحدة، ونحن نشجع الآخرين بقوة على أن يفعلوا ذلك أيضاً.

السيد الرئيس، تتطلع أستراليا إلى العمل عن كثب معك ومع الفريق الرئاسي ومع أعضاء مؤتمر نزع السلاح والمراقبين في هذه الأوقات الصعبة. ونحث المندوبين على إبداء أقصى قدر من المرونة والإبداع في تفاعلاتهم مع بعضهم البعض حتى نتمكن من إيجاد مجالات للاتفاق. ويمكننا أن نبني الثقة في أعمال مؤتمراتنا وأن نثبت للمجتمع الدولي أن المؤتمر يمكنه مرة أخرى أن يحقق النتائج المطلوبة والمتوقعة منه. شكراً لك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفيرة أستراليا، وسأعود الآن إلى جمهورية كوريا. سعادة السفير، لك الكلمة.

السيد ليم سانغ - بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، نعتقد أن أولوية مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تكون البدء في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. وقد تم العمل على جميع الأعمال الأساسية اللازمة للبدء، بما في ذلك تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لعام 2018. ويحدونا أمل صادق في أن تكون هناك فرص لمناقشة هذه المسألة التي طال أمدها في سياق الهيئة الفرعية ذات الصلة هذا العام.

ثانياً، ينبغي لنا، كهيئة جماعية، أن نتصدى للتهديد المتزايد من الفضاء الخارجي وباتجاه الفضاء الخارجي، وينبغي أن نفعل ذلك على نحو استباقي ولكن بطريقة واقعية. وأعتقد أننا قد ننق جميعاً على أهمية هذه المسألة على الرغم من اختلافنا في الرأي بشأن أين وكيف نبدأ التصدي للتحديات. وقد أحرز المجتمع الدولي تقدماً في هذا الصدد باعتماد قرار جديد في اللجنة الأولى للأمم المتحدة في عام 2020. ونأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح هذا العام من اتخاذ خطوة إلى الأمام في هذا الصدد إما من خلال المناقشات في الهيئة الفرعية ذات الصلة أو، إن أمكن، من خلال مناقشات مواضيعية منفصلة.

ثالثاً، ينبغي للمؤتمر أن يولي مزيداً من الاهتمام للتحديات الناشئة عن التكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الأمن ونزع السلاح. وكما يتفق الكثيرون منا، فإن جائحة كوفيد-19 غيرت مسار القوى الرئيسية التي تشكل العالم الحديث، والتسارع الجذري للثورة الرقمية هو أحد الأمثلة على هذه التغييرات. ومن الواضح أيضاً أن لها أثراً في ميدان الأمن ونزع السلاح. ولضمان أن يكون المؤتمر مفيداً في هذا العالم المتغير، هناك حاجة إلى التفكير فيما يتجاوز بنود جدول الأعمال التي كانت تقليدياً محور تركيزنا.

إن الحاجة إلى جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة غير نووية، ما فتئت تشكل المدخل إلى السلم والأمن الدوليين. وما زلنا نسعى إلى إرساء الديمقراطية وإقامة سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. وبذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الوسائل السلمية مثل الحوار والدبلوماسية هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق سلام واستقرار

حقيقيين ودائمين في شبه الجزيرة الكورية، كما أكد على ذلك الرئيس مون جيه - إن في خطابه بمناسبة العام الجديد. والقوة الدافعة الرئيسية في عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية هي الحوار والتعاون المفيد للجانبين. وعلاوة على ذلك، فإن ما يتعين علينا أن نورثه للأجيال القادمة هو شبه جزيرة كورية خالية من الحرب والأسلحة النووية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنواصل التطلع إلى المجتمع الدولي طلباً لدعمه القيم.

وأخيراً وليس آخراً، يود وفدي أن يؤكد مجدداً أهمية روح ومبادئ النهج المتعدد الأطراف، الذي تمس الحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى إذا ما أردنا إحياء هذا المنبر التاريخي. ونعتقد أن الشمولية، في جملة أمور، ينبغي أن تحظى بالاحترام الواجب والكمال في المؤتمر كخطوة أولى لبدء المناقشات بشأن جدول الأعمال الهام المعروض علينا وبناء توافق الآراء الذي تمس الحاجة إليه في نهاية المطاف.

سيدي الرئيس، إن وفدي مستعد وجاهز للمشاركة بنشاط في مناقشات المؤتمر هذا العام والإسهام بصورة بناءة في تحقيق نتائج ملموسة. وبذلك، ستواصل جمهورية كوريا تبني روح التعاون، وستتخذ نهجاً مرناً ليس فقط فيما يتعلق بالمضمون، بل أيضاً فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية والإدارية. شكراً جزيلاً لك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير جمهورية كوريا. لقد سمعناك جيداً هذه المرة. أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أرسلان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس. واسمح لي أن أبدأ بتهنئتك على توليك الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح في عام 2021. وأؤكد لك دعم تركيا وتعاونها الكاملين في مساعيكم الرامية إلى دفع عمل المؤتمر إلى الأمام.

سيدي الرئيس، إن الحالة الأمنية العامة، فضلاً عن الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، قد تدهورت للأسف، كما أن الثقة بين الأطراف قد ازدادت تراجعاً في السنوات الأخيرة. ومن ثم، فإن الرهانات على إنجاز المؤتمر أعمالاً إيجابية قائمة على النتائج باتت أكبر من أي وقت مضى.

ونرى أن المأزق الذي نحن فيه اليوم لم ينشأ عن الإجراءات أو المسائل المتعلقة بالعضوية أو الديناميات الدولية للمؤتمر. وتركيا مقتنعة بأن المؤتمر يملك الولاية اللازمة والنظام الداخلي والعضوية المناسبة للاضطلاع بواجباته. وما نحتاج إليه هو إرادة سياسية قوية لاستئناف المهمة الأساسية - أي التفاوض على معاهدات دولية ملزمة قانوناً. ويسرنا أن نرى أن رئاستك تتابع الجهود التي بدأتها الرئاسة الجزائرية. ونود أن نشكر على مشروع مجموعة التدابير المنقحة، الذي ننظر فيه بصورة إيجابية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وترى تركيا أن تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية يتوقف أولاً وقبل كل شيء على التنفيذ الناجح لنظام المعاهدة. ويجب أن ننقدم نحو تحقيق ذلك الهدف من خلال خطوات عملية وتوافق في الآراء وبمشاركة نشطة من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها.

وسيتيح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار فرصة للدول الأطراف لتعزيز التزاماتها بالمعاهدة وإعادة تأكيدها بها، وبالتالي لجهود نزع السلاح النووي. وتركيا مستعدة للعمل على إنجاز المؤتمر الاستعراضي.

وتشعر تركيا بالقلق أيضاً لأن قرار عام 1995 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم ينفذ بعد. وستواصل تركيا دعم الجهود البناءة في هذا الاتجاه.

وتذكرك فيما يتعلق بمنح صفة مراقب لأحد الكيانات، بأن تركيا لا تعترف بالإدارة القبرصية اليونانية التي لا تمثل الجزيرة بأكملها. وتركيا عضو في المجلس ولا تزال تعمل بصورة بناءة في بيئة يضعف فيها التوقع بوضع برنامج عمل. وكنا نتوقع نفس النهج البناء من أعضاء المؤتمر الآخرين، لكن للأسف،

خابت توقعاتنا. ونحن على استعداد للإبقاء على موقفنا الإيجابي، والعودة إلى الممارسة السابقة، ومنح قبول شامل لقائمة المراقبين. وهذا إنجاز كبير. ونتوقع من الأعضاء أن يأخذوا بهذا النهج البناء هذا العام. واسمح لي أن أختتم بياني وأكرر دعمنا لبلجيكا ولرؤساء الدورة المقبلين، وأتمنى لهم كل النجاح. شكراً جزيلاً لك، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير تركيا وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئك على توليك الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021، وأتمنى لك كل النجاح. ووفدي على استعداد لتقديم الدعم والتعاون الكاملين خلال رئاستك.

وقد أدت جائحة كوفيد-19 غير المتوقعة إلى تعطيل أعمال المؤتمر، الذي يتولى ولاية هامة في مواجهة التحديات المتعددة في مجال نزع السلاح العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سعادة السفير، أنا آسف لمقاطعتك، ولكن أخشى أن الصوت ليس جيداً بما فيه الكفاية لمتابعة بيانك، لذلك سنعود إليك بعد حين. وفي غضون ذلك، سأعطي الكلمة لممثل كولومبيا.

السيدة مندوزا أغوديلو (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): شكراً لك، سيدي الرئيس. واسمح لي أن أبدأ بتهنئتك على توليك الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021. وأغتتم هذه الفرصة أيضاً لأشكرك ورؤساء هذه الدورة الآخرين على قرارهم العمل معاً حتى تسفر مناقشاتنا عن النتائج التي نأمل جميعاً في الحصول عليها. وأرحب أيضاً بسفيري بلغاريا والكاميرون، اللذين سيكونان من بين الرؤساء الستة للدورة، وسيتوليان رئاسة أعمالنا قريباً، والسفيرات والسفراء الآخرين الذين وصلوا إلى جنيف في الأشهر القليلة الماضية. ونتمنى لهم كل النجاح في مهامهم الجديدة.

وفي عام 2020، أجبرنا الواقع على أن نكون مرنين وأن نتكيف مع حالة سريعة التغير. ويأمل وفدي أن تظل هذه المرونة معنا خلال الدورة، حتى نتمكن من استعادة الزخم الذي سيتيح لنا الوفاء بولايته. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء قد أبدت تصميماتاً كبيرة على الاضطلاع بالعمل الموضوعي هذا العام، فقد كان وفدي قلق وهو يرى، في جلسة المؤتمر يوم الثلاثاء الماضي، أن قاعدة توافق الآراء قد أسّيت استخدامها مرة أخرى لتسييس عملنا. ولهذا السبب، فإننا نضم صوتنا إلى أصوات الدول العديدة التي أعربت عن أسفها لعدم تمكننا من ضم جميع الدول التي أعربت عن رغبتها في المشاركة في هذه الدورة بصفة مراقب. ولكي يكون النهج المتعدد الأطراف مثمراً حقاً، يتطلب ذلك توافقاً بناءً في الآراء يتم فيه إشراك جميع الأصوات والتوصل إلى اتفاقات من خلال الحوار والاستماع إلى من تختلف آراؤهم عن آرائك.

وبالنسبة لكولومبيا، تكتسي تعددية الأطراف والنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة أهمية لا جدال فيها. والتحدي الذي نواجهه الآن هو استئناف حوار بناء يترجم إلى ولايات قابلة للتنفيذ، مما سيؤدي بدوره إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. وهذه أهداف حيوية، لا سيما في البيئة الأمنية الدولية المتدهورة اليوم.

وفي هذا العام، سيكون هناك عدد من الأحداث الهامة - المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة - التي ستتيح فرصة لتنشيط هيكل نزع السلاح. وفيما يتعلق بكل مرحلة من هذه المراحل، وكذلك في مؤتمر نزع السلاح، يجب علينا نحن الدول أن نبين من خلال أفعالنا أن موقفنا من تعددية الأطراف يتجاوز الأقوال وأنها ملتزمون حقاً بالمستقبل.

وفي الختام، اسمح لي أن أكرر استعداد وفدي لممارسة أقصى قدر من المرونة ودعم مقترحاتك، بدءاً من مجموعة التدابير التي اقترحها الرؤساء الستة لهذه الدورة. ويمكنكم أن تعملوا على استعدادنا للعمل معكم جميعاً لتحقيق تقدم جوهري، وفاءً بالولاية التي أسندت لنا. شكراً لك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفيرة كولومبيا وأعطي الكلمة الآن لسفيرة المكسيك.

السيدة فلوريس لييرا (المكسيك) (تكلمت بالإنكليزية): كنت أتوقع أن أعطي الكلمة في وقت لاحق، ولكن شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس.

(تكلمت بالإسبانية)

واسمح لي أن أهنئك على توليك الرئاسة الأولى في عام مؤتمر نزع السلاح، وأن أعرب عن دعم وفدي لجهودك في أداء مهامك. وأعتزم هذه الفرصة أيضاً لأحيي جميع الوفود، ولأرحب بالزميلات والزملاء الجدد الذين ينضمون إلينا، وأتمنى للجميع عاماً جديداً مميزاً.

السيد الرئيس، لقد كان عام 2020 عاماً لم يسبق له مثيل منذ إنشاء الأمم المتحدة. لقد كشفت جائحة كوفيد-19 بشكل مؤلم ضعفنا. وقد شكل تأثيرها - ولا شك أنه سيستمر في تشكيل - مسار مداولاتنا في المحافل المتعددة الأطراف.

وفي مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، كان عام 2020 عاماً صعباً للغاية ليس بسبب عدم إحراز تقدم، وهو ما اتسمت به أيضاً السنوات السابقة، بل لأن الجائحة كانت ساعدت على اعتماد تدابير تؤدي إلى تصعيد التوترات - وهي توترات لم تكن فيها الأطراف الفاعلة سوى البلدان التي تتحمل المسؤولية الأكبر عن صون السلام. ونتيجة لذلك، استمر الإنفاق على الأسلحة في الارتفاع، وواصلت الدول النووية تحديث ترساناتها - خلافاً لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - واستمرت في تأجيل سباق التسلح. بل كانت هناك تلميحات ملموسة باستئناف تجارب الأسلحة النووية.

ولا يزال الهيكل الدولي لنزع السلاح مستمراً في التآكل، كما يتضح من انقضاء معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ونقض الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، مؤخراً، لمعاهدة الأجواء المفتوحة، كما أن تجديد معاهدة ستارت الجديدة موضع تساؤل. وكما أشار مختلف المحللين، فإننا نواجه أزمة متعددة الجوانب يتطلب حلها مسؤولية أكبر من جانب جميع الأطراف الدولية، ولا سيما الدول النووية. وإعادة البناء بشكل أفضل تتطلب عملاً ملموساً وفي الوقت المناسب، وهذا ما نتوقعه من هذا المؤتمر.

سيدي الرئيس، إن القول بأن هذا المحفل بات متجاوزاً تعبير دبلوماسي لبق. فنحن نسمع منذ عقود عن أهمية إبقاء عمل المؤتمر حياً، على الرغم من أنه لم يستأنف ولايته التفاوضية لمدة خمسة وعشرين عاماً. وخلال الفترة التي شاركت فيها في هذا المحفل، ازداد الإحباط. وقد ازدادت هذه المرونة لأننا مارسنا أقصى قدر من المرونة حتى يتمكن المؤتمر من المضي قدماً، لكي يخرج بعض الأعضاء عن توافق الآراء في اللحظة الأخيرة تحت ذريعة مريبة. ولكن، الآن، وبعد أن أصبح لزاماً على العالم والمحافل المتعددة الأطراف أن ترقى إلى مستوى جملة من التحديات، يجب على المؤتمر أن يبرهن على فائدته.

نحن واقعيون، سيدي الرئيس. ونحن نفهم أن التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الموضوعية سيستغرق وقتاً ويتطلب تبادلاً حقيقياً للآراء. ويجب أن نبدأ بالأمور الأساسية، ببرامج عمل وبيئة محترمة يمكن فيها سماع جميع الأصوات، وهو ما أؤكد عليه. ولذلك، فإننا نأسف أسفاً عميقاً لأن بعض الأعضاء، عندما بدأنا عملنا، اختاروا عرقلة مشاركة البلدان المراقبة في مداولاتنا. وإساءة استعمال الإجراءات، على حساب التعددية، أمر مثير للقلق. ونأمل ألا تتكرر هذه الأعمال في المستقبل، وندعو

تركيا وإيران بكل احترام ولكن بقوة إلى إعادة النظر في اعتراضاتهما، وإلى امتناع أعضاء المؤتمر عموماً عن الاعتراض في الدورات المقبلة.

ومن حيث الجوهر، لا نقترح إعادة اختراع أي شيء. ونحن نتوقع في عام 2021 تحقيق نتيجتين ملموستين، مادامت القيود مفروضة على المفاوضات الحضرية المباشرة. الأولى هي استئناف مناقشات العام الماضي بشأن برنامج عمل، سيوفر لنا هيكلاً للاجتماعات التي يمكننا عقدها هذا العام. والثانية هي قرار بشأن اقتراح أستراليا بتعديل النظام الداخلي للمؤتمر بحيث يتضمن منظوراً جنسانياً. وهذه خطوات متواضعة، ولكنها ستساعدنا كثيراً على العودة إلى طريق الدبلوماسية.

السيد الرئيس، هناك فرص جديدة، سبق أن أشار إليها المتكلمون السابقون، بشأن جدول أعمال نزع السلاح هذا العام. وسأذكر على وجه التحديد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2020، الذي ينبغي أن يمكننا من تعزيز صلاحية المعاهدة وأهميتها بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وغداً، 22 كانون الثاني/يناير 2021، سنشهد بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي صك جديد يسهم في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويعزز اقتناع الموقعين عليها والأطراف المتعاقدة عليها بأنه نظراً للعواقب الإنسانية الكارثية التي قد تتجم عن أي تقجير حتى لو كان لرأس نووي واحد، فإن هذه الأسلحة محظورة ويجب إزالتها.

وسنعمل معك ومع الرؤاسات اللاحقة من أجل تعزيز تعددية الأطراف. وليس هناك طريقة أفضل لمعالجة المخاطر ومواطن الضعف التي نواجهها من توحيد القوى والعمل معاً. شكراً لك سيدي الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفيرة المكسيك. زميلاتي وزملائي الأعزاء، لا يزال هناك بعض المتكلمين في القائمة، ولكن نظراً للوقت، ولأننا تلقينا ثلاثة طلبات لممارسة حق الرد، أقتراح أن نستمع الآن إلى تلك الردود وأن نستأنف المناقشة العامة يوم الثلاثاء المقبل، 26 كانون الثاني/يناير. ولدينا خمسة متكلمين صباح الثلاثاء المقبل، بدءاً بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقبل إعطاء الكلمة للجمهورية العربية السورية، اسمحوا لي أن أطلب من الوفود الثلاثة التي تطلب حق الرد أن تجعل ردودها موجزة قدر الإمكان. شكراً لكم. الكلمة الآن للجمهورية العربية السورية.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، طلبت الكلمة للرد على ما جاء في كلمة مندوبة إسرائيل من ادعاءات كاذبة ومضللة. فإسرائيل لا تستطيع إلا أن تسيّس النقاشات والمنشآت الأمامية الفنية التي تشارك فيها وذلك لحرف انتباه الدول الأعضاء والتغطية على انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

إن إسرائيل هي العضو الوحيد في المنظمة الذي يقلل من أهمية اتفاقية منع الانتشار النووي ويتحدث عن عدم فعاليتها في منطقة الشرق الأوسط، وهذا متوقع لأنها الطرف الوحيد في المنطقة غير المنضم إلى اتفاقية عدم الانتشار النووي والرافض لوضع منشآت النووية تحت نظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالمقابل، يعرف الجميع أن بلادي طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي منذ العام 1968، وموقعة على معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية منذ العام 1972، وطرف في معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية منذ العام 2013، كما أن بلادي رحبت بمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وشاركت بفعالية في مؤتمر إنشاء هذه المنطقة الذي عُقد بمقر الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، في ظل مقاطعة إسرائيل ومحاولاتها الحثيثة لإفشاله.

السيد الرئيس، ما تزال إسرائيل تنتهك سيادة دول المنطقة، بما فيها سوريا، من خلال استمرارها في احتلال الجولان السوري والأراضي العربية الأخرى في لبنان وفلسطين، إضافة إلى الاستمرار في عدوانها بالهجمات الصاروخية والجوية في مختلف أنحاء سوريا، وبالمدفعية والقذائف الصاروخية عبر خط فصل قوات جنوب سوريا في انتهاك صارخ لاتفاق فصل القوات لعام 1974، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا حاجة إلى التذكير بالدعم الذي قدمته إسرائيل للمجموعات الإرهابية في سوريا، وخاصة إرهابيي جبهة النصرة في جنوب سوريا وعبر الخط الفاصل تحت غطاء تقديم المساعدة الطبية على الرغم من أنه تنظيم مصنف على أنه منظمة إرهابية بموجب قوائم مجلس الأمن للكيانات الإرهابية. أما ادعاءات إسرائيل فيما يخص الملف الكيميائي السوري فهي لا أساس لها، والأحرى بها أن تصادق على هذه الاتفاقية وأن تلتزم ببندوها بدلاً من المحاضرة علينا بخصوص تنفيذ الالتزامات الواردة فيها.

وعلى الرغم من قناعاتي بأن هذا المؤتمر هو فني الطابع، وليس المكان المناسب للحديث عن هذه المسائل، إلا أنني لا أجد بداً من تجديد إدانة سوريا الشديدة لأي استخدام لأسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وتحت أي ظرف كان وفي أي مكان، وتؤكد سوريا على أنها لم تستخدم الأسلحة الكيميائية ولن تستخدمها لأنها لم تعد تمتلكها أصلاً.

فقد انضمت سوريا في العام 2013 إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية وقامت بالوفاء بالتزاماتها الناتجة عن هذا الاتفاق، وأنجزت التزاماتها رغم الظروف الصعبة التي تمر بها والتحديات الهائلة التي يفرضها الإرهاب والاحتلال وأعمال العدوان. وقد أكدت رئيسة اللجنة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السيدة سيغريد كاغ في تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه 2014 أن الجمهورية العربية السورية أوفت بكامل التزاماتها وأنه تم إتلاف مخزونات من هذه الأسلحة على متن السفينة الأميركية MVRay وغيرها كما أكدت ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي أشرفت على تدمير كافة المواقع الخاصة بإنتاج الأسلحة الكيميائية.

وتواصل بلادي التعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق تقييم الإعلان بما يكفل تسوية المسائل العالقة التي أشبعت نقاشاً وإغلاق هذا الملف بشكل نهائي. ثم إن إسرائيل هي آخر من يحق له الحديث في ميدان نزع السلاح، لأنها ليست طرفاً في كافة الاتفاقات التي أقرها هذا المؤتمر في الماضي، وما زالت تستمر في تطوير قنابل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ولا تزال ترسانة إسرائيل من هذه الأسلحة تمثل التهديد الأكبر للسلم والأمن في الشرق الأوسط، وهي مسألة شغلت على مدى عقود وما تزال تشكل تحدياً جسيماً لمنظومة السلاح ومنع الانتشار العالمية، وما زالت إسرائيل تمارس أطول فترة احتلال لشعوب وأراضي الغير في العصر الحديث.

ختاماً السيد الرئيس، انطبق على إسرائيل المثل القائل: من بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة، وبدلاً من إلقاء المحاضرات علينا بخصوص الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأسلحة، ينبغي على إسرائيل المبادرة إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقيات والمصادقة عليها بأسرع وقت ممكن، وينبغي للمجتمع الدولي ممارسة الضغط عليها لتحقيق هذا الهدف. وشكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية. وأعطي الكلمة الآن للهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس، نظراً لأننا نقرب من الوقت الختامي للجلسة العامة، أود أن ألتمس عذركم وعذر الزميلات الزملاء الموقرين في الأمانة ومترجمينا الشفويين.

السيد الرئيس، إنني أخذ الكلمة لأمارس حق الهند في الرد على التجاوزات الصارخة التي قامت بها باكستان اليوم من جديد في مؤتمر نزع السلاح. لقد عادت باكستان إلى إساءة استخدام حرمة كل محفل من مننديات الأمم المتحدة بنشر الأباطيل والأكاذيب المعاد تنويرها. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود اليايسة

التي تبذلها باكستان، فإن فلن تتطلي الخدعة على العالم. لقد حان الوقت لمحاسبة باكستان وعدم السماح لها بإساءة استخدام منابر الأمم المتحدة لنشر المعلومات المضللة والكراهية والتحريض على العنف.

لقد قادت باكستان محاولة فاشلة لتقديم افتراءات لا أساس لها ضد الهند. والهند، بوصفها دولة مسؤولة، تتقيد تقيداً صارماً بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية ولا تحتاج إلى مشورة من بلد له سجل حافل في مجال الصادرات غير المشروعة من المواد والتكنولوجيا النووية. ولا تقتصر شواغل الهند الأمنية على منطقة ما، ولذلك فإن الهند كانت دائماً تتناول هذه المسائل في سياق عالمي. وقد وجهت باكستان أيضاً عدداً من الادعاءات التافهة وغير المدعومة بأدلة ضد الهند، بما في ذلك ما يتعلق بجامو وكشمير. ولا تستحق هذه الردود، لأنها تتعلق بمسائل داخلية في الهند.

وباكستان، بوصفها مركزاً للإرهاب، هي أكبر قوة مزعومة للاستقرار في العالم. وقد رفضت دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي عن طريق رعاية الإرهاب عبر الحدود. وقد خرقت المبادئ التي تدافع عنها الأمم المتحدة. وبينما يتحدث ممثل باكستان الدائم عن السلام والأمن هنا، فإن رئيس وزرائه يمجّد أسامة بن لادن شهيداً. لقد أصبحت باكستان مثال الازدواجية. إن خطاب رئيس الوزراء عمران خان في دورة الجمعية العامة لعام 2019 هو خطاب حي تماماً في ذاكرتنا، حيث لم يدخر جهداً، متجاوزاً المهلة الزمنية، لعرض سياسة التهور النووي، مهدداً المجتمع الدولي بالابتزاز النووي، فضلاً عن تمجيده الإرهاب والعنف، وهما السمتان الوحيدتان اللتان تحددان معالم بلده وقيادته. وأثبت مرة أخرى أن باكستان هي أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين.

ونعلم جميعاً من الذي قام - على عكس الهند التي اتخذت نهجاً بناءً إزاء مسائل نزع السلاح - بعرقلة المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في عدة مناسبات، بما في ذلك في عام 2009، عندما اعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل بتوافق الآراء. وقد أبدت باكستان، بعد انضمامها طوعية إلى توافق الآراء بشأن برنامج العمل، كامل الاستهزاء بالعالم وبهذه الهيئة بعد أن عادت أدراجها بعيد ذلك بقليل وعمدت إلى عرقلة أي عمل يقوم به المؤتمر. وما زلنا نعانى جميعاً بسبب هذا السلوك غير المسؤول من جانب باكستان.

سيدي الرئيس، لقد اعتمد مؤتمر نزع السلاح للتو جدول أعماله، الذي يتناول القضايا العالمية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. والمؤتمر ليس محفلاً لطرح المسائل الثنائية أو الإقليمية. وكما أوضحت الهند عدة مرات، فإن قضايا الأمن الإقليمي لا مكان لها في مداولات مؤتمر نزع السلاح. وينبغي ألا تصرف باكستان انتباه المؤتمر بمخططاتها الشريرة والطموحة، بل ينبغي أن يرفض المؤتمر مساعيها الرامية إلى تسييس عمله وإخراجه عن مسار ولايته. وبما أنني سبق أن قلت ما أحتاج إلى قوله، فلن أتناول الكلمة مرة أخرى لأكرم باكستان بالرد عليها، ولن أضيق المزيد من الوقت على هذه المسألة احتراماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح بقيادتك القديرة وتوجيهاتك أشكرك، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير الهند وأعطي الكلمة الآن للولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس. أعذر عن تناول الكلمة، ولكنني سأوجز كثيراً. وسأمارس حقي في الرد على التعليقات التي أدلى بها في وقت سابق اليوم ممثل جمهورية إيران الإسلامية. وكما قلت مراراً وتكراراً على مدى السنوات الست الماضية، فإن إيران ليست في وضع يسمح لها بانتقاد أي بلد في هذه الهيئة. وهي الدولة الرائدة في العالم في رعاية الإرهاب، وادعاءاتها بأنها نصيرة لتعددية الأطراف، كما نعلم، هي ادعاءات جوفاء مليئة بالنفاق.

واسمح لي أن أقول بسرعة إن حكومتي تأمل أن تنهي إيران سلوكها الخبيث وتبدأ في الاضطلاع بدور بناء في منطقة الشرق الأوسط وخارجها. شكراً لك سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير الولايات المتحدة الأمريكية. وأشكره بصفة خاصة على قصر ملاحظاته. وفي غضون ذلك، تلقينا طلبين إثنين لممارسة حقوق الرد. وسنأخذ الأول منهما. وأعطي الكلمة لباكستان.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً لك، سيدي الرئيس. لقد طلبت الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها الوفد الهندي الآن. سيدي الرئيس، المراوغة والازدواجية والتضليل هي مُحددات الحزب الحاكم في الهند اليوم. وما سمعناه، مرة أخرى، يشهد بما لا يدع مجالاً للشك على هذه الصفات الهندية المميزة. فدعونا نتناول المراوغة أولاً.

لعل مؤتمر نزع السلاح يذكر أن وفدي كان قد طلب إما إنكار أو تبرير العديد من البيانات غير المسؤولة التي أدلت بها القيادة الهندية بشأن مسائل تقع ضمن اختصاص هذه الهيئة. وبدلاً من الرد على هذه الاستفسارات، اختار الوفد الهندي مرة أخرى أسلوب المراوغة.

واسمحوا لي الآن أن أسلط الضوء على سمة الازدواجية. فعلى النقيض من منطوق قرارات مجلس الأمن - بأن جامو وكشمير إقليم متنازع عليه، ومن المقرر أن يحسم وضع هذا الإقليم من خلال استفتاء عام تحت إشراف الأمم المتحدة - اختار الوفد الهندي مرة أخرى اللجوء إلى الازدواجية. واسمحوا لي أن أذكر الوفد الهندي بأن مجلس الأمن قد اجتمع ثلاث مرات منذ الأعمال غير القانونية التي قامت بها الهند في آب/أغسطس 2019 وذلك لكي يناقش على وجه التحديد الحالة في الأراضي المحتلة الناشئة عن الإجراءات غير القانونية والأحادية الجانب التي اتخذتها الهند والمخالفة لقرارات المجلس. وحقيقة أن مجلس الأمن تناول هذه المسألة ثلاث مرات دليل كاف على فضح الازدواجية الهندية والادعاءات المريبة بأن جامو وكشمير مسألة داخلية. إن تصنّع فقدان الذاكرة ومحاولة استمالة الناخبين المحليين لا يمكن أن يغير حقائق القانون الدولي ولن يغيرها بالفعل.

أما بالنسبة للتضليل الإعلامي، فقد نشر "ديسينفو لاب" التابع للاتحاد الأوروبي "سجلات هندية"، تقدم أدلة مفصلة على استغلال الهند للأخبار الكاذبة والدعاية المزيفة كأداة سياسية ضد بلدي. وفي شباط/فبراير 2019، وبعد أن رتبت الهند عملية العلم الزائف، ألصقت الهند بباكستان مزاعم تتعلق بالإرهاب، وأجبت النعرة القومية المفرطة في البلاد، وادعت أنها شنت ما يسمى بالضربات العسكرية الجراحية في مسعى منها للتلاعب بالمشاعر القومية بغرض كسب الأصوات في الانتخابات. وهذا النمط السلوكي لا تخطئه العين وقد تكرر ليناسب الحسابات الانتخابية لنظام حزب راشتريا سوايامسيفاك سانغ/بهاراتيا جاناتا. إن نص الاعترافات الأخيرة يقدم دليلاً إضافياً على أن هجوم بولوما - انطلاقاً من عملية العلم الزائف إلى النجاح الانتخابي الهائل - هو سيناريو مكتوب ومنفذ بالكامل. كما تبين الاعترافات كيف أن تصرفات هذا النظام المتهور، بدافع تحقيق مكاسب على صعيد السياسة الداخلية، تعرض السلام والأمن الإقليميين لخطر بالغ. واليوم، أكد الوفد الهندي هذه الأدلة والإثباتات من خلال إنتاجه وتوزيعه للأكاذيب.

وخلافاً لشعار الإرهاب العابر للحدود المتهافت الذي ترفعه الهند خدمة لمصالحها الذاتية، فإن الهند نفسها هي التي طالما ميزت نفسها بأنها رأس الإرهاب في المنطقة. فهل يستطيع الوفد الهندي أن ينكر أن قائد البحرية الهندية، كولبوشان جاداف، قد ساعد على ارتكاب أعمال إرهابية خطيرة داخل باكستان، بل حرض عليها وارتكبها بنفسه؟ هل يستطيع الوفد الهندي أن ينكر أن أعضاء حزب بهاراتيا جاناتا - الحزب الحاكم في الهند - الذين تلاحقهم قضايا إرهاب قد تم تعيينهم وزراء في هذا البلد؟ ومن المستصوب أن يدرك الوفد الهندي أن المؤتمر ليس محكاً لأكاذيبه وبالتالي يتخلى عن أساليبه العقيمة في هذا الصدد. بل على العكس من ذلك، فهذه الهيئة ملزمة بأن تحيط علماً بالبيانات والسياسات والأعمال غير القانونية التي تعرض السلم والأمن الإقليميين والدوليين للخطر.

إن تأكيد الهند على تجاوز مصالحها الأمنية للسياق الإقليمي أو دون الإقليمي لا يصمد أمام اختبار أي معيار من معايير الموضوعية تدعمه الحقائق على أرض الواقع. وها هي بعض الحقائق: ما زالت الغالبية العظمى من قدرات الهند التقليدية وغير التقليدية منتشرة وموجهة ضد باكستان. إن هوس الهند بباكستان وعقلية الهيمنة لا يزالان ينعكسان في جميع الأوقات في خطاب قياداتها. وأقل ما يقال هو أن محاولة تأكيد المصالح الأمنية في بُعد وحيد أو بمعزل عن غيرها أمر مخادع. وتتجاهل هذه الرواية توافق الآراء العالمي بشأن أوجه الترابط بين المسائل الأمنية على الصعيد الإقليمية ودون الإقليمية والعالمية. والنهج الإقليمية ودون الإقليمية، إلى جانب النهج العالمي، عنصر أساسي متفق عليه في الخطاب الأدبي وفي المداولات المتعلقة بنزع السلاح.

واسمحوا لي أن أذكر الوفد الهندي بأن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تعتبر تدابير نزع السلاح الثنائية والإقليمية أساسية، إذ تنص على أنه "ينبغي السعي بحزم إلى إبرام اتفاقات أو تدابير أخرى على أساس ثنائي وإقليمي ومتعدد الأطراف بهدف تعزيز السلم والأمن على مستوى أدنى من القوات". وتشير هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، في مبادئها التوجيهية وتوصياتها لعام 1993 بشأن النهج الإقليمية لنزع السلاح في سياق الأمن العالمي، إلى ما يلي: "إن النهج الإقليمية والعالمية إزاء نزع السلاح والحد من الأسلحة تكمل بعضها بعضاً وينبغي اتباعها معاً في آن واحد". وهي في الواقع، تعتبر أن "النهج الإقليمي لنزع السلاح والحد من الأسلحة هو أحد العناصر الأساسية في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الوطنيين".

ودأبت الجمعية العامة، على مدى العقود الثلاثة الماضية، على اعتماد قرار بتوافق الآراء بشأن نزع السلاح الإقليمي يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى إحراز تقدم بشأن مسائل نزع السلاح بكامل طيفها ويؤكد أن النهج العالمية والإقليمية لنزع السلاح تكمل بعضها بعضاً، ولذلك ينبغي اتباعها في آن واحد لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ويتساءل المرء عما إذا كان الوفد الهندي قد تخطى عن هذه المبادئ الأساسية أم أنه فقط يستخدم أساليبه المعروفة عنه في المراوغة في سياق هذا المؤتمر.

إن إشارة الهند إلى ما يسمى بشبكة عبد القدير خان هي دليل آخر على الحجج القديمة التي لجأت إليها. وكما يعرف العالم جيداً، فإن ما يسمى بالشبكة تضم عدة أشخاص من أكثر من عشرين بلداً عبر أربع قارات. وكان تورط عبد القدير خان في هذه العملية عملاً فردياً لا تقره الدولة. وحققنا بدقة في تورطه وأطلعنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من البلدان المعنية على النتائج، مما ساعد على كشف الشركاء الدوليين لشبكة الإمداد السرية هذه. وقد وُضع السيد خان تحت قيود صارمة ما زالت سارية حتى يومنا هذا. ولم يلاق مواطنو البلدان الأخرى الذين لهم علاقة بالشبكة نفس المصير، بل أفلتوا، في معظم الحالات من العقاب تماماً. والمسألة باتت موضوعاً مطويماً ومغلقاً. ومنذ وقوع هذا الحادث، اتخذت باكستان سلسلة من التدابير الفعالة لمنع أي احتمال بوقوع أحداث مشابهة في المستقبل.

السيد الرئيس، أما فيما يتعلق بأسطورة ما يسمى بسجل الهند في مجال عدم الانتشار، اسمح لي أن أذكرك بأن الهند أجرت أول تجربة نووية لها في عام 1974 بتحويلها مواد نووية من مفاعل سيروس، في انتهاك صارخ لالتزاماتها الرسمية تجاه موردي ذلك المفاعل. وفي الواقع، فإن مجموعة موردي المواد النووية، التي منحت الهند بسخاء إعفاء في عام 2008، قد أنشئت بالفعل في استجابة مباشرة لهذه الواقعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عفواً. لقد قيل لي إن المترجمين الشفويين سيوقفون الآن عن الترجمة، ولذلك أود أن أدعو ممثل باكستان إلى أن يختم في رده، خاصة وأن هذه هي المرة الثانية التي تناولت فيها باكستان الكلمة ممارسة لحقها في الرد. لديك الكلمة.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس. وعلى عكس الهند، لم تنتهك باكستان أياً من التزاماتها الدولية أو التزاماتها بالضمانات في تطوير برامجها النووية المدنية والعسكرية.

وقد سبق لوفدي أن تناول ادعاءات الهند غير المبررة بشأن دعمها لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي مثبتة في سجل مؤتمر نزع السلاح. ولم تعلن الهند وفقاً اختيارياً من جانب واحد ولم تتوقف عن إنتاج المواد الانشطارية، التي تواصل زيادة إمداداتها بشكل كبير ببناء مفاعلات جديدة سريعة التوليد. كما أنها لا تزال من أكبر المعارضين لإدراج المخزونات في نطاق هذه المعاهدة. وبمراعاة هذه الحقائق، فإن أفضل ما يوصف به تبجح الهند ومراوغاتها المضللة أنهما ضرب من الوهم.

وأخيراً، ندعو الوفد الهندي مرة أخرى إلى السعي إلى الموضوعية والامتناع عن الانحرافات والازدواجية والتضليل، والانخراط مع هذه الهيئة بطريقة مسؤولة لمعالجة المسائل الخطيرة المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح كوسيلة للنهوض بالسلام والأمن في جنوب آسيا وخارجها. أشكركم على تساهلكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان. وكما أسلفت، سنستأنف يوم الثلاثاء، 26 كانون الثاني/يناير، الساعة 10/00. وسنبدأ بحقوق الرد المتبقية ثم ننتقل إلى بقية المتكلمين في القائمة.

وأود أن أشجع المندوبين الذين سيتحدثون في جلسة يوم الثلاثاء على إرسال نصوص بياناتهم إلى الأمانة. فهذا يسهل كثيراً عمل المترجمين الشفويين، لا سيما عندما تكون نوعية الصوت رديئة. وأعلن رفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في الساعة 17/15.